مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الثالث – العدد الرابع
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.3 , No.4)
October 2020

مخاطر السيولة المصرفية وتأثيرها على الربحية بالمصارف التجارية في ليبيا
دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في ليبيا لفترة المالية (2007 – 2010)

أ.محمد اصميدة احمدي بوعظمات/ محاضر مساعد بكلية الاقتصاد فرع الأبيار / جامعة بنغازي
أ.ماني ونيس سالم الفيتوري/ محاضر مساعد بكلية الاقتصاد فرع سلوق / جامعة بنغازي
أ.المبروك خالد محمدادريس / محاضر مساعد بكلية الاقتصاد فرع الأبيار / جامعة بنغازي.

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مخاطر السيولة المصرفية ومعرفة تأثيرها على الربحية بالمصارف التجارية الليبية، وذلك باستخدام البيانات الواردة بالتقارير المالية السنوية، والمصدق عليها من قبل المراجع الخارجي للفترة المالية (2007 – 2010) لعينة الدراسة، والمتمثلة لعدد ثلاث مصارف تجارية ليبية، ولتحقيق هدف الدراسة تمّ استخراج نسب مخاطر السيولة والربحية من القوائم المالية للمصارف محل الدراسة، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS). ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية الليبية محل الدراسة، كما أظهرت أن المصارف التجارية الليبية محل الدراسة لديها سيولة عالية جدا، وهو ما انعكس على الربحية المتدنية لهذه المصارف، وأيضاً تقوم هذه المصارف بتوظيف حوالي ربع ودائع الزبائن في شكل قروض.ومن أهم ما أوصت به هذه الدراسة هو ضرورة حث إدارة المصارف التجارية على تطوير أدوات قياس ومتابعة مخاطر السيولة، وإعادة توظيف فائض السيولة في مجالات تدر دخلاً، والاحتفاظ بمعدل متزن من السيولة، ومواكبة متطلبات لجنة بازل.

الكلمات المفتاحية: *السيولة، مخاطر السيولة، الربحية، المصارف التجارية.*

Abstract

This study aimed to measure the risks of bank liquidity and to know its impact on the profitability of the Libyan commercial banks, using the data contained in the annual financial reports and approved by the external auditor for the financial period (2007 - 2010) for the study sample represented by three Libyan commercial banks. Ratios of liquidity risk and profitability from the financial statements of the banks under study,the study hypotheses were formulated and tested using the Statistical Package Program (SPSS) version 23.. One of the most important findings of this study is that there is no statistically significant effect of liquidity risk on the profitability of the Libyan commercial banks under study. It also showed that the Libyan commercial banks under study have very high liquidity, which is reflected in the low profitability of these banks, and also these banks employ About a quarter of customer deposits are in the form of loans, and one of the most important recommendations of this study is the need to urge the management of commercial banks to develop tools for measuring and monitoring liquidity risks, re-employ excess liquidity in areas that generate income, maintain a balanced rate of liquidity, and keep pace with the requirements of the Basel Committee.

Key words: liquidity, liquidity risk, profitability, Commercial tables.

المقدمة :

تعتبر المصارف التجارية أهم ركيزة في اقتصاد أي دولة في العالم وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تنميته وتطويره، وتعد المصارف أيضاً من الوسطاء الأكثر أماناً بين المدخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة توظيفها في استثمارات ومجالات عدة بالإضافة إلى أمواله الخاصة، وتسعى المصارف من خلال هذه العمليات إلى تحقيق أقصي ربح ممكن إلا أن ذلك يكون على حساب أهم ميزة لها وهي السيولة (القذافي، 2012).

ولذا وجب على إدارة المصرف التجاري أن تحاول الموازنة بين هذان الهدفين المتعارضين لأصحاب المجموعتين اللتان قدمتا للمصرف مصادر تمويله (المودعين وحملة الأسهم)، لأن تحقيق أحدهما يكون على حساب الأخر، فالاحتفاظ بالأموال بشكل سائل أو شبه سائل يعني الاستثمار في أصول تدر عوائد منخفضة، ولذا نجد أن الموعين يتطلعون إلى هذا الأمان من خلال أمكانية استرداد أموالهم عند الحاجة إليها دونما أي صعوبات، أما تحقيق الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأصول الأقل سيولة وهو ما يتعارض مع هدف السيولة وهذا ما يتطلع إليه المالكون وهو ما يعرض المصرف لمخاطر السيولة (نزيهه وأحلام، 2019). ونظراً لأهمية هذه المخاطر يجب على المصارف أن تدير هذه المخاطر بشكل جيد أما بمواجهتها أو تجنبها أو التعايش معها، وذلك للتحقيق أقصي ربحية ممكنة للمصرف، ومن أجل ذلك يجب على المصرف إتباع طرق لقياس هذه المخاطر وتأثيرها على ربحية المصرف.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن المصارف التجارية الليبية تعاني من معضلتين كبيرتين فمن ناحية تواجه العديد من المصارف الليبية تدني في الأرباح نظراً لوجود فائض كبير من السيولة، وبالتالي تتحمل هذه المصارف تكاليف فوائدها وتكلفة الاحتفاظ بهذه الاموال وهو ما بينتها دراسة كل من (مادي 2005، الفلاح 2005، القذافي 2012، سعد 2015، ادريس 2018)، في حين تعاني بعض المصارف من مخاطر الائتمان و بالتالي عدم السداد من قبل المقترضين وهو ما يعرض تلك المصارف لمخاطر السيولة وهو ما قد ينشي عنه عدم القدرة على سداد السحوبات المفاجئة من قبل المودعين وهذا ما توصلت إليه دراسة كل من (الشيخي 2004، القطعاني 2007، شاكير 2015)، والمشكلة الرئيسية تكمن في التعارض بين هذين الهدفين وإمكانية تحقيق أكبر قدر من التوافق والتوازن بينهما، حيثُ يجب على المصرف السعي إلى تحقيق حد معين من السيولة يكفل له درجة مناسبة من الأمان مع الإبقاء على المستويات المقبولة من الأرباح. وبناءاً على ما سبق فإن مشكلة الدراسة يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما تأثير مخاطر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

1. قياس مخاطر السيولة والربحية باستخدام المؤشرات المالية بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة
2. معرفة تأثير مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية الليبية.
3. معرفة قدرة المصارف التجارية محل الدراسة على إدارة السيولة وأثرها على الربحية.

فرضيات الدراسة: استناداً على ما ورد في مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة المتمثلة في نسبة [(النقد + الأرصدة النقدية لدى المصارف) / إجمالي الأصول] على معدل العائد على الأصول.
- **الفرضية الثانية:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة المتمثلة في نسبة [(النقد + الأرصدة النقدية لدى المصارف) / إجمالي الأصول] على معدل العائد على حقوق الملكية.
- **الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة المتمثلة في نسبة [إجمالي القروض/ إجمالي الودائع] على معدل العائد على الأصول.

الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة المتمثلة في نسبة [إجمالي القروض/ إجمالي الودائع] على معدل العائد على حقوق الملكية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الجانب النظري كونها تعد محاولة لعرض جزء من التراكم المعرفي والفكري عن مخاطر السيولة والربحية ومؤشرات تحليلها والتي تعتبر متغيرات هذه الدراسة بالإضافة إلى الإسهامات المعرفية حول مخاطر السيولة وأثرها على الربحية، ومدى أهميتها في المصارف التجارية قيد الدراسة، أما من الجانب التطبيقي تكتسب الدراسة أهميتها من أنها محاولة علمية تطبيقية لتحليل وتشخيص تأثير مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية والحكم عليها لتحقيق أهداف الدراسة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف الظاهرة قيد الدراسة عن طريق جمع البيانات اللازمة وتفسيرها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات تخدم فرضيات وأهداف الدراسة، كما تم تحليل البيانات المتحصل عليها لمعرفة مجموعة الأثار المحتملة لمخاطر السيولة على الربحية بالمصارف التجارية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على عينة من المصارف التجارية العاملة في ليبيا، حيثُ تمّ الاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة المالية 2007 – 2010، وتمّ الاقتصار على هذه الفترة لكونها مستقرة نسبياً. وبالنسبة لمتغيرات الدراسة تتكون من متغيرين هما: المتغير المستقل: مخاطر السيولة بالمصارف التجارية والمتمثلة في النسب التالية: [النقد والأرصدة / إجمالي الأصول]، و[إجمالي القروض/ إجمالي الودائع]، وأما المتغير التابع: ربحية المصارف التجارية والمتمثلة في النسب التالية: [صافي الدخل بعد الضرائب/ حقوق الملكية]، [صافي الدخل بعد الضرائب/ إجمالي الأصول].

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية ذات الملكية العامة والخاصة، أما عينة الدراسة فاقتصرت على (مصرف الوحدة – مصرف التجارة والتنمية – ومصرف التجاري الوطني) وتم اختيار هذه المصارف للأسباب التالية:

1. لاختلاف ملكية هذه المصارف بحيث ملكية مصرف الوحدة خليط بين ملكية الدولة وملكية خاصة، بينما مصرف التجارة والتنمية ملكيته خاصة، ومصرف التجاري الوطني فأن ملكيته للدولة.
2. ولصعوبة الحصول على التقارير المالية من الإدارات العامة لباقي المصارف التجارية.
3. وكذلك كان لموظفي هذه المصارف دور في الحصول على معلومات بسهولة ويسر.

الدراسات السابقة: تعتبر الدراسات السابقة الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى مشكلة الدراسة، فيمّا يلي مجموعة من الدراسات البحثية والتعرّف على أهم نتائجها:

هدفت **دراسة (FAuziahHanimTafri,2009)** إلى اختبار العلاقة بين المخاطر المالية المتمثلة في (مخاطر الائتمان، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة) والربحية المتمثلة في نسبة (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية)، وتوصلت الدراسة إلى أن

هناك علاقة ضعيفة بين مخاطر سعر الفائدة والعائد على حقوق الملكية وبالمقابل كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالعائد على الأصول.

هدفت **دراسة (ضاهر والخنيسة، 2015)** تحديد أثر السيولة والمخاطرة على ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية، وطبيعة هذا الأثر. ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار عشر نسب مالية لعينة مكونة من عشرة مصارف تجارية، وامتدت فترة الدراسة من عام 2008 إلى عام 2014 جمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للمصارف المدروسة، ولغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام أحد نماذج Panel Data وهو نموذج التأثيرات الثابتة، وتم تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews. وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة السيولة لها تأثير جوهري وسلبي على ربحية المصرف، ومخاطر السيولة لها تأثير جوهري وإيجابي على الربحية.

هدفت **دراسة (محمد وفريد، 2017)** الى بيان مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية باستخدام البيانات المالية السنوية المدققة للمصارف التجارية العراقية للفترة ما بين (2008 – 2013) لستة من المصارف التجارية العراقية، لاختبار فرضيات الدراسة تم استخراج النسب المئوية التي تمثل مؤشرات السيولة والربحية، واستعمال أسلوب تحليل الانحدار البسيط (معامل الارتباط ومعامل التحديد) واختبار(T) كأدوات للتحليل من خلال البرنامج الاحصائي SPSS18، وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة والمتمثلة بمقياس السيولة المصرفية وربحية المصارف التجارية العراقية موضوع الدراسة.

هدفت دراسة (آسية، 2017) الى تسليط الضوء على مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية الجزائرية وتحديد أثرها على ربحيتها، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم تجميع البيانات الخاصة بمصرف البركة خلال الفترة من 2005 – 2014 وتم دراسة تحليل سيولته وتقييم ربحيته بالاعتماد على أهم مؤشرات والنسب المالية، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع نسب السيولة لدى مصرف البركة الجزائري، كما تم التوصل الى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين معدل العائد على حقوق الملكية بوصفه المتغير التابع الذي يمثل الربحية ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي تمثل السيولة.

هدفت **دراسة (ديبونة، 2017)** إلى معرفة أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة من المصارف التجارية العاملة في الجزائر تضم خمس مصارف، وذلك خلال استخدام نموذج Panal لتقدير أثر مخاطر السيولة على الربحية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية حيث جاءت هذه العلاقة عكسية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وطردية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ولا توجد علاقة مع نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول فأشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينه وبين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، في حين أن لهذا المؤشر علاقة طردية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع.

هدفت **دراسة (فروحات وآخرون،2018)** إلى إبراز مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية في الجزائر، وذلك بدراسة قياسية تضمنت 6 مصارف تجارية ناشطة في الجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من (2011 – 2016)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات قياس مخاطر السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية

ونسبة التغطية النقدية، في حين عدم وجود هذه الدلالة الإحصائية فيما تعلق بنسبتي التوظيف والسيولة القانونية كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة.

هدفت **دراسة (الغافود، 2019)** إلى معرفة أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية العاملة في مدينة زليتن باستخدام البيانات المالية السنوية المدققة، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة تمثلت في مصرف الجمهورية فرع زليتن، وذلك خلال الفترة ما بين (2001 – 2016) وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي لتقدير أثر مخاطر السيولة على الربحية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة حث المصارف التجارية في مدينة زليتن وليبيا عموما على تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة بشكل دوري، وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة وكذلك تطوير استراتيجيات وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة وتحديد مستوى المخاطر.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم مخاطر السيولة في المصارف التجارية:

1. **المخاطر**: يمكن تعريف المخاطر بأنها" عبارة عن مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد المرتبطة بالأحداث وتؤثر بشكل ملموس على الأداء"(الاعرج، 2014 :11). ويمكن القول أيضاً بأن المخاطر "أحداث غير مرئية وغير مرغوبة في المستقبل" (الراوي، 2009: 8).
2. **المخاطر المصرفية**: يمكن تعريف المخاطر المصرفية بأنها "أهم المشاكل التي تؤثر على المشاريع تأثيراً فعالاً لا سيما في أنشطة المصارف، ومن مفاهيم الخطر: الخطر تهديد ناتج عن حدث يمكن ان يؤدي الى عنصر من عناصر المؤسسة، بحيث تؤثر في قدرتها على تحقيق الأهداف المسيطرة خاصة والاستراتيجية منها"(إبراهيم وآخرون، 2020: 46).
3. **مفهوم السيولة**: يقصد بالسيولة المصرفية بأنها " قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع"(الحسيني واللوري، 2008: 93). يمكن تصنيف مكونات السيولة الى سيولة حاضرة وهي النقدية الحاضرة لدى المصارف وتحت تصرفه، والسيولة غير النقدية في حالة الأصول التي يمكن تصفيتها أي بيعها (حنفي وأبو قحف، 2000: 79).
4. **أبعاد السيولة**: حيث أن للسيولة ثلاث أبعاد كما وردت في دراسة (Howells and Bail, 2000) وهي:
   - الوقت: وهي السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الأصل إلى نقد.
   - المخاطرة: هي احتمالية هبوط قيمة الأصل.
   - التكلفة: هي تضحيات مالية التي لا بد من وجودها عند تغير الأصل إلى نقد.
5. **مخاطر السيولة**: يجب أن نوضح هنا أن مخاطر السيولة لا تشمل المصارف التجارية فقط، بل تشمل كل من لهم علاقة بالمصارف وتشمل تأثيرها أيضاً لعدد كبير من المتعاملين بالسوق.

ويمكن القول بأن مخاطر السيولة هي: "عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه عند استحقاقها، والمصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى

إفلاسه"(البواردى والعليمات، 2016: 143). كذلك أصدرت لجنة بازل في أيول 2008 نشرة بعنوان عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والاشراف عليها، والتي تلزم المصارف بالاهتمام بهذه النشرة المتكونة من عدة فقرات وإلزام إدارة المخاطر بها (BIS. September 2008).

6. **أنواع مخاطر السيولة:** يمكن تلخيص هذه الأنواع كما أوضحت دراسة (الغافود، 2019: 153) فيما يلي:

- مخاطر السيولة التمويلية: تظهر مخاطر السيولة عندما يكون المصرف غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة من غير أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية التي ينفذها المصرف أو على الوضع المالي للمصرف بشكل عام.
- مخاطر السيولة السوقية: أحياناً قد يكون من الصعب على المصرف أن يتصرف في بعض الأصول التي بحوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة، وذلك لصعوبة تسييلها، وإذا اضطر المصرف لذلك ففي هذه الحالة قد تترتب عليه خسائر لا يرغب بتحملها.
- مخاطر السيولة العرضية: تنشأ عن عمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها المصرف من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء.

7. **أساليب والعوامل المؤدية لحدوث مخاطر السيولة:** تنشأ مخاطر السيولة كما بينت دراسة (العمار وآخرون، 2010: 145) نتيجة مجموعة من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية وهي:

- العوامل الداخلية: تتمثل في ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق، وعدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو تمويل الزيادة في الأصول.

- العوامل الخارجية: تتمثل في الركود الاقتصادي، والأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال. وهذا ما تم ملاحظته خلال الازمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية، حيث فقدت السيولة لدى المصارف نتيجة الازمة المالية عندما أصبحت جميع المصارف تحتجز السيولة المتوفرة لديها خوفاً من اقراضها في سوق وتحمل مخاطر اقراضها، ومما زاد في شح السيولة لجوء المودعين إلى سحب ودائعهم، وهذا أدى الى وضع المصارف في موقف حرج، بالتالي أصبحت المصارف تعاني نقص السيولة والكثير منها أعلنت افلاسها.

8. **مؤشرات قياس مخاطر السيولة:** ومن أهم هذه المؤشرات التي يمكن أن تقيس مخاطر السيولة في البنوك التجارية كما ذكر الصيرفي (2007: 318) كما يلي:

- المعادلة الأولى لمخاطر السيولة =

$$\frac{\text{النقد + الارصدة النقدية لدى المصارف}}{\text{إجمالي الاصول}} \times 100$$

تشير الأدبيات الألية والمصرفية أن ارتفاع هذا المؤشر يعني انخفاض مخاطر السيولة، على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة.

- المعادلة الثانية لمخاطر السيولة =

$$\frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة في نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة أو وقت الحاجة الى السيولة.

مفهوم الربحية في المصارف التجارية:

1. **الربح**: يمكن القول بأن الربح في المفهوم الاقتصادي على انه مقدار التغير في قيمة صافي أصول الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، أما من مفهوم المحاسبي فهو الفرق بين الإيرادات المتحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة **(**Jeter and Chaney, 2012**).**

2. **الربحية:** يمكن القول بأن الربحية هي " صافي الربح بعد طرح مجموع النفقات من الإيرادات الكلية، وهي مؤثرة على قوة مركز المصرف، وقدرته على توظيف أمواله" (شاهين وصباح، 2011: 10). وتكمن أهمية الربحية في مواجهة الاخطار التي يتعرض لها المصرف، فهي تعد عنصراً اساسياً وضرورياً لبقاء المصرف واستمراره، وزيادة ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب بالمصرف، بالإضافة أنها مؤشر مهم لقياس كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد الموجودة لديها وكذلك تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح وتعطي فكرة عامة عن مدى كفاءة المصرف في إدارة مشاريعه بالإضافة أنها تعد مقياساً لمدى فاعلية السياسات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية المتبعة من قبل إدارة المصرف (مرهج ودنوره، 2017: 425). أن المصارف التجارية تتخذ سياسة خاصة بربحيتها باعتبار أن الهدف الأساسي لهذه المصارف، وبالذات الخاصة منها، يتركز في الوصول إلى تحقيق اقصى ربح ممكن، في حين ان المصارف التجارية التي تمتلكها الدولة يمكن أن تسعى لتحقيق عدة أهداف أساسية من بينها الربح (خلف، 2006: 345).
3. **العوامل المؤثرة في الربحية المصارف:** أن ربحية المصارف تتأثر بعدد من العوامل منها الخارجية ما هو خارج سيطرة الإدارة مثل:(معدلات الفائدة على القروض، وكذلك السياسات النقدية للمصارف المركزية في الدولة، وأيضاً التشريعات القانونية والضوابط المصرفية والظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والوعي المصرفي، والمنافسة). والعوامل الداخلية تتمثل في (هيكل الودائع، وتوظيف الموارد، أرباح أو خسائر الأوراق المالية والقروض، وعمر المصرف وعدد موظفيه وعدد فروعه، وحجم المصرف وإدارته، والسيولة) (سيف الإسلام، 2019: 21).
4. **مؤشرات قياس الربحية:** ومن أهم هذه المؤشرات التي يمكن أن تقيس الربحية بالمصارف هي:

- معدل العائد على الأصول: يقاس هذا المعدل كما أوضحت دراسة (زاهر، 2014: 396) بقسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول وقد تم استخدام هذه النسبة لدورها في بيان مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من أصوله:

$$\frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

- معدل العائد على حقوق الملكية: يقيس هذا المؤشر كما بينت دراسة (رمضان وجودة، 2006: 277) معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، وأن ارتفاع هذا المعدل هو دليل على أداء الإدارة الكفوء، ويمكن أن يكون الارتفاع دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل محتفظ من القروض وبحسب وفق الصيغة الاتية:

$$\frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

5. **العلاقة بين السيولة والربحية والتوازن بينهما:** أن الربحية هو الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي للمنشأة، بينما السيولة النقدية هي الوسيلة التي تساعد على تحقيق هذا الهدف، حيث ان السيولة لا يمكن أن تكون هدفاً، لأن المستثمر العقلاني يسعى الى تحقيق الربح وليس إلى تحقيق السيولة. حيث ان توفير السيولة تساعد في زيادة الربح ولكن يجب ان يتم الاحتفاظ بالمعدل معقول من السيولة. وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية يتطلب تحقيق سيولة ملائمة وتحقيق ربح ملائم وهما هدفان متعارضان، فمن هنا الإدارة المالية للمصارف تواجه مشكلة الموازنة بين عوامل الربح وعوامل السيولة. ولا يوجد أي معادلة لتحقيق هذا التوازن، لذلك فأن التوازن بين الربحية والسيولة يعتمد عل مهارة المدير المالي في توجيه الاستثمارات واستغلال فوائض الأموال وتوظيفها دون المساس بسمعة المنشأة الائتمانية ودون تجميد لا ضرورة له لهذه الأموال (الصفار، 2016).

الجانب التطبيقي:

تمّ في هذا الجانب تطبيق أدوات الدراسة، حيثُ تمّ استخدام تحليل مؤشرات مخاطر السيولة والربحية للمصارف محل الدراسة للفترة المالية (2007-2010)، وذلك من خلال حساب المتوسط العام ومعدل التغيير لهذه المؤشرات، ومن ثم بيان تأثير المتغيرات المستقلة (نسبة النقد والأرصدة النقدية لدي المصارف إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) على المتغيرات التابعة (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)، عن طريق إجراء تحليل إحصائي، كما هو موضح في الجداول التالية:

جدول رقم (1) المتوسط العام لنسب مخاطر السيولة وربحية المصارف

السنة	مؤشرات مخاطر السيولة				مؤشرات الربحية			
	(النقد + الأرصدة النقدية لدى المصارف) / اجمالي الاصول	معدل التغير	اجمالي القروض / اجمالي الودائع	معدل التغير	معدل العائد على الاصول	معدل التغير	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل التغير
2007	%72.7	-	%30.13	-	%0.65	-	%13.8	-
2008	%75	%3.2	%26.6	(%11.7)	%0.68	%4.6	%16.1	%16.7
2009	%79.3	%5.3	%19.9	(%25.2)	%0.78	%14.7	%15.1	(%6.2)
2010	%79	(%0.38)	%21.7	%9	%0.69	(%11.5)	%13	(%14)

المصدر: اعداد الباحثين بناءً على التقارير المالية للمصارف محل الدراسة خلال الفترة المالية (2007 – 2010).

يتضح من **الجدول رقم 1** أن:

1. معدل التغير السنوي لنسبة النقد بالإضافة للأرصدة النقدية لدي المصارف إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية محل الدراسة كان متزايدا خلال عامي 2008 و2009، ثم انخفض خلال عام 2010، وبشكل عام ارتفع متوسط معدل النمو لعام 2010 عن عام 2007 بنسبة (+2.9%).
2. معدل التغير السنوي لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية محل الدراسة كان متناقصاً خلال عامي 2008 و2009، ثم ارتفع خلال عام 2010، وبشكل عام انخفض متوسط معدل النمو لعام 2010 عما كان عليه لعام 2007 بنسبة (-9.33).
3. معدل التغير السنوي لنسبة العائد على الأصول في المصارف التجارية محل الدراسة كان متزايدا خلال عامي 2008 و2009، ثم انخفض خلال عام 2010، وبشكل عام ارتفع متوسط معدل النمو لعام 2010 عما كان عليه عن عام 2007 بنسبة (+2.1%).
4. معدل التغير السنوي لنسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة ارتفع خلال عام 2008، ثم انخفض خلال عامي 2009 و2010، وبشكل عام انخفض متوسط معدل النمو لعام 2010 عما كان عليه لعام 2007 بنسبة (-1.9%).

اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الاولي: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطرة السيولة المتمثلة في نسبة (النقد + الأرصدة النقدية لدي المصارف / اجمالي الأصول) على معدل العائد على الأصول.

جدول رقم (2) تأثير مخاطر السيولة المتمثلة في نسبة

(النقد + الأرصدة النقدية لدي المصارف / اجمالي الأصول) على معدل العائد على الأصول

الفرضية	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	P- value
الأولي	12	76.4583	3.47261	0 .800
		0.6983	0.25114	

تبين النتائج الواردة في **الجدول رقم (2)** أن قيمة المتوسط الحسابي للمتغير المستقل الأول الخاص بتأثير مخاطر السيولة والمتمثل في نسبة النقد بالإضافة للأرصدة النقدية لدى المصارف إلى إجمالي الأصول كان 76.4583 وهذا يعني أن لدي المصارف سيولة عالية جداً تحتاج لإعادة توظيف في مجالات تدر دخلاً، بينما كان المتوسط الحسابي للمتغير التابع الأول والمتمثل في معدل العائد على الأصول بمقدار 0.6983 وهذا يعني أن معدل العائد على الأصول كان منخفضاً مقارنة بحجم السيولة لدي المصارف، وان قيمة (P-value=0.80) وهي اكبر من قيمة مستوي الدلالة المعنوية 0.05، عليه نرفض الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة والمتمثلة في نسبة النقد والأرصدة النقدية إلى إجمالي الأصول على معدل العائد على الأصول.

اختبار الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطرة السيولة المتمثلة في نسبة (النقد + الأرصدة النقدية لدي المصارف/ اجمالي الأصول) على معدل العائد على حقوق الملكية.

جدول رقم3 تأثير مخاطر السيولة المتمثلة في نسبة

(النقد + الأرصدة النقدية لدي المصارف / اجمالي الأصول) على معدل العائد على حقوق الملكية

الفرضية	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	P- value
الثانية	12	76.4583	3.47261	0.823
		14.4750	3.60836	

تبين النتائج الواردة في **الجدول رقم (3)** الخاص بتأثير مخاطر السيولة والمتمثل في نسبة النقد بالإضافة للأرصدة النقدية (المتغير المستقل الأول) إلى إجمالي الأصول، بينما كان المتوسط الحسابي للمتغير التابع الثاني والمتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 14.4750 وهذا يعني أن معدل العائد على حقوق الملكية كان منخفضاً مقارنة بحجم السيولة لدي المصارف، وان قيمة (P- value=0.823) وهي اكبر من قيمة مستوي الدلالة المعنوية 0.05، عليه نرفض الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة والمتمثلة في نسبة النقد بالإضافة للأرصدة النقدية إلى إجمالي الأصول على معدل العائد على حقوق الملكية.

اختبار الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطرة السيولة المتمثلة في نسبة (اجمالي القروض / اجمالي الودائع) على معدل العائد على الأصول.

جدول رقم4 تأثير مخاطر السيولة المتمثلة في نسبة

(اجمالي القروض / اجمالي الودائع) على معدل العائد على الاصول

الفرضية	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	P- value
الثالثة	12	24.5667	9.65734	0.904
		0.6938	0.25114	

تبين النتائج الواردة في **الجدول رقم (4)** أن قيمة المتوسط الحسابي للمتغير المستقل الثاني الخاص بتأثير مخاطر السيولة والمتمثل في إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع كان 24.5667 وهذا يعني أن المصارف تقوم بتوظيف حوالي ربع ودائع الزبائن في شكل قروض، بينما يمثل العائد على الأصول المتغير التابع الأول، وان قيمة (P- value=0.904) وهي اكبر من قيمة مستوي الدلالة المعنوية 0.05، عليه نرفض الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة والمتمثلة في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع على معدل العائد على الأصول.

اختبار الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطرة السيولة المتمثلة في نسبة (اجمالي القروض / اجمالي الودائع) على معدل العائد على حقوق الملكية.

جدول رقم5 تأثير مخاطر السيولة المتمثلة في نسبة

(اجمالي القروض / اجمالي الودائع) على معدل العائد على حقوق الملكية

الفرضية	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	P- value
الرابعة	12	24.5667	9.65734	.625
		14.4750	3.60836	

تبين النتائج الواردة في **الجدول رقم (5)** الخاص بتأثير مخاطر السيولة والمتمثلة في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (المتغير المستقل الثاني) على معدل العائد على حقوق الملكية (المتغير التابع الثاني)، ان قيمة (P-value=0.625) وهي أكبر من قيمة مستوي الدلالة المعنوية 5%، عليه نرفض التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة والمتمثلة في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع على معدل العائد على حقوق الملكية.

النتائج والتوصيات:

1. **النتائج:** من خلال التحليل الإحصائي والمالي لبيانات الدراسة، توصلت الدراسة إلى أبرز النتائج التالية:

- المصارف التجارية الليبية محل الدراسة لديها سيولة عالية جداً، وهو ما انعكس على الربحية المتدنية لهذه المصارف.
- أن المصارف التجارية الليبية محل الدراسة تقوم بتوظيف حوالي ربع ودائع الزبائن في شكل قروض.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة للمصارف التجارية الليبية والمتمثلة في نسبة [(النقد + الأرصدة النقدية لدى المصارف) / إجمالي الأصول] على معدل العائد على الأصول.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة للمصارف التجارية الليبية والمتمثلة في نسبة [(النقد + الأرصدة النقدية لدى المصارف) / إجمالي الأصول] على معدل العائد على حقوق الملكية.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة للمصارف التجارية الليبية والمتمثلة في نسبة [إجمالي القروض/ إجمالي الودائع] على معدل العائد على الأصول.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة للمصارف التجارية الليبية والمتمثلة في نسبة [إجمالي القروض/ إجمالي الودائع] على معدل العائد على حقوق الملكية.

2. **التوصيات:** بعد الاطلاع على أهم النتائج التي توصل إليها هذه الدراسة، فإننا نستخلص عدداً من التوصيات التي نرى أنَّها تُسهم في حل مشكلة البحث، ومن أهم تلك التوصيات:

- ضرورة حث إدارة المصارف التجارية الليبية على تطوير أدوات قياس ومتابعة مخاطر السيولة.
- الاحتفاظ بمعدل متزن من السيولة في المصارف التجارية الليبية.
- حث ادارة المصارف التجارية الليبية على مواكبة متطلبات لجنة بازل وتطوراتها.
- لدي المصارف التجارية الليبية سيولة عالية جداً تحتاج لإعادة توظيف في مجالات تدر دخلاً.

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

- ابراهيم، وفاء عبد الرازق، الكريم، عوض، عبد الفراج، السادات (2020) "**العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر المصرفية وتحقيق السلامة المصرفية في المصارف السودانية**"، مجلة السودان الاكاديمية للبحوث والعلوم المجلد (7) العدد (17).
- ادريس، مبروك خالد (2018) "**تحليل الأداء المالي للمصارف باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- آسية، كرومي (2017) "**مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية وأثرها على ربحيتها** (دراسة تطبيقية على مصرف البركة الجزائري خلال الفترة فترة 2005-2014)" مجلة رؤى اقتصادية بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي بالجزائر، العدد (12).
- الاعرج، احمد يونس (2014) "**أثر تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة على الأداء والتشغيلي** (دراسة حالة على مصرف لبنان والمهجر في الأردن)"، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- البواردي، عبد الرحمن، العليمات، نوفان (2016) "**دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بسياسة تنويع الاستثمار**" مجلة المنارة، المجلد (22)، العدد(2).
- الحسيني، فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبد الرحمن (2008) "**إدارة البنوك**"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع بالأردن.
- العمار، رضوان، نادر، نهاد، حسون، عتاب (2010) "**أثر الرقابة المالية والإدارية الفعالة في تخفيض المخاطر المصرفية** (دراسة ميدانية على مصرف التسليف الشعبي والمصرف العربي في سورية)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية)، المجلد(32)، العدد(1).
- الفلاح، عادل عياد (2005) "**دراسة العلاقة بين الربحية وراس المال في المصارف التجارية الليبية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- الصيرفي، محمد (2007) "**دار المصارف**"، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر بالإسكندرية.
- الصفار، هاشم (2016) "**أثر السيولة النقدية على ربحية المصارف الإسلامية**"، بحث تخرج، كلية إدارة الاعمال، جامعة سورية الخاصة spu.

- القطعاني، تعريضة محمد (2007) "**مدى توافر العناصر الأساسية للسياسة الائتمانية بالمصارف الليبية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- القذافي، محمد الطيب 2012 "**محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- الراوي، خالد وهيب (2009) "**المخاطر المالية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة بعمان.
- الشيخي، آمال سعد (2004) "**تحليل المخاطر المصرفية في المصارف الليبية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- الغافود، مختار عبد السلام (2019) " **أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية في مدينة زليتن** (دراسة حالة مصرف الجمهورية فرع زليتن)" مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية العدد (14).
- ديبونة، محمد الصيغر (2017) "**أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية** (حالة عينة من المصارف التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2015)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر.
- زاهر، لانا نبيل (2014) " **أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية)، المجلد (36)، العدد (6).
- حنفي، عبدالغفار، ابوقحف، عبدالسلام (2000) "**تنظيم وإدارة البنوك**"، الطبعة الأولى، المكتب العربي الحديث للنشر بالإسكندرية.
- مادي، محمد الهادي سالم (2005)، "**الاثار المترتبة عن عدم استخدام أدوات واساليب التحليل في المصارف التجارية الليبية**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- محمد، خلف، وفريد، احمد (2017) "**مخاطر السيولة واثراها على ربحية المصارف التجارية** (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق)"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (52).
- مرهج، منذر، ودنوره، نور لؤي (2017) "**أثر السيولة والربحية على امان المصارف التجارية الخاصة السورية**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية)، المجلد (39)، العدد (6).
- نزيهة، مرسلي، واحلام، بوعبدلي (2019) "**أثر مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية المصارف التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006 – 2015**"، مجلة معارف، المجلد (14)، العدد (1).
- سيف الإسلام، بن سعدون (2019) "**أثر السيولة على الربحية في المصارف التجارية** (دراسة مقارنة لعدد من المصارف الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013 -2017)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

- سعد، رقية مصباح (2015) "**تقييم الأداء المالي لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية**"، رسالة ماجستير، إدارة الدراسات العليا، جامعة طرابلس.
- فروحات، حدة، الفاروق، عمر، بن ساحة، على (2018) "**إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية المصارف التجارية** (دراسة قياسية لعينة من المصارف التجارية في الجزائر خلال الفترة 2011 – 2016)"، مجلة جامعة قصادي مرباح ورقلة، المجلد (18)، العدد ص 521 – 534.
- رمضان وجودة (2006) "**الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر بالأردن.
- شاهين، على عبد الله، وصباح، بهية مصباح (2011) "**أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني**"، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد (15)، العدد (1).
- شاكير، نورا إبراهيم (2015) "**أثر اندماج المصارف الاهلية في المؤسسة الاهلية المصرفية على أداء تلك المصارف**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- خلف، فليح حسن (2006) "**النقود والبنوك**"، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع بعمان.
- ضاهر، حنان، والخنيسة، خليل (2015) "**أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف** (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية)، المجلد (37)، العدد (5).

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Basel Committee on Banking SuPervision (BIS). September (2008)." **Principles For Sound Liquidity Risk Management and Supervision, Bank for IntemationalSettlents Press and Communications CH- 4002 Basel, Switzerland".**
- Jeter, D. C. and P. K. Chaney. (2012**). "Advance Accounting. New Jersey: John Wiley and Sons Ins".**
- Howells, Peter, Bain, keit (2000**) "Financial markets and institution and institution".**
- FauziahHanimTanimTafri, Zarinah Hamid, AhmidKameelMydinMeera, and MohdAzmiOmar, (2009)**, "The ImPact of Financial Risks on Profitability of Malaysian"**.

ثالثا: التقارير والنشرات:

1. القوائم المالية والتقارير السنوية لمصرف الوحدة للفترة المالية 2007 – 2008 – 2009 – 2010.
2. القوائم المالية والتقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية للفترة المالية 2007 – 2008 – 2009 – 2010.
3. القوائم المالية والتقارير السنوية لمصرف التجاري الوطني للفترة المالية 2007 – 2008 – 2009 – 2010.